وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 12 يوليو 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع تركيز التجار على تخفيضات (أوبك +) وضعف الدولار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، لتعوض بعض خسائر الجلسة السابقة، مع تركيز التجار على تخفيضات الإمدادات من قبل أكبر مصدري النفط في العالم، السعودية، وروسيا، وضعف الدولار.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 31 سنتاً أو 0.4 بالمئة إلى 78 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 0626 بتوقيت جرينتش. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 35 سنتاً أو 0.5 بالمئة إلى 73.34 دولاراً.

وساعدت تخفيضات الإمدادات من جانب أكبر مصدري النفط في العالم، السعودية وروسيا، والمقرر إجراؤها في أغسطس على رفع الأسعار القياسية، والتي تلقت أيضًا دعمًا مع انخفاض الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى في شهرين. ويؤدي ضعف الدولار إلى جعل النفط الخام أرخص لحاملي العملات الأخرى وغالبًا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط.

وقال إدوارد مويا المحلل في أواندا «النفط وجد أرضية والشيء الوحيد الذي يمكن أن يكسر ذلك هو إذا كان التضخم في الولايات المتحدة شديد الحرارة واضطر بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى إحكام هذا الاقتصاد في حالة ركود».

في حين قال مسؤولو البنك المركزي إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيحتاج على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر لخفض التضخم، إلا أن الأسواق شعرت بالارتياح من المؤشرات التي تشير إلى أن المسؤولين يعتقدون أيضًا أن دورة تشديد السياسة النقدية الحالية تقترب من نهايتها.

وقالت تينا تنغ، المحللة في أسواق سي ام سي ماركيتس، إن قرار الصين لتعزيز دعم قطاع العقارات بهدف

تعزيز الثقة كان يساعد في ارتفاع أسعار النفط. وقال تنغ، إن البيانات المتعلقة بالقروض الصينية الجديدة باليوان والميزان التجاري والتضخم الأمريكي ستراقب عن كثب من قبل الأسواق في الأيام المقبلة.

كما يتطلع التجار إلى بيانات مخزون الخام الأميركي المقرر إصدارها في وقت لاحق يوم الثلاثاء من معهد البترول الأمريكي. يتوقع المحللون بناء 200 ألف برميل. وفي دلائل متواصلة على تقلص إمدادات النفط، أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي الأسبوع الماضي أن مخزونات النفط الأمريكية تقلصت بنحو 4.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 30 يونيو، وهو ما يزيد كثيرًا عن التوقعات بسحب 1.8 مليون برميل.

وكان السحب أيضًا أكبر انخفاض في المخزونات منذ أواخر مايو، وينذر باتجاه مماثل في بيانات المخزون الرسمية من إدارة معلومات الطاقة، المقرر إجراؤها في وقت لاحق يوم الخميس. وعزز السحب المستمر للمخزونات الأمريكية الآمال بأن الطلب على النفط الأمريكي يتزايد وسط موسم الصيف الحافل بالسفر. لكن القراءات المتباينة إلى حد ما بشأن مخزونات البنزين - وهو المنتج الأول للوقود في البلاد- خففت من هذا التفاؤل.

ومع ذلك، ساعدت إشارات نقص الإمدادات الأسواق إلى حد ما في تجاوز إشارات بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشددة، فضلاً عن المؤشرات الاقتصادية الضعيفة من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم. وأظهرت مجموعة كبيرة من القراءات الاقتصادية الأخيرة من الصين أن النشاط التجاري في أكبر مستورد للنفط في العالم لا يزال تحت الضغط، مما يقوض إلى حد كبير التوقعات بانتعاش الصين هذا العام.

وجاءت القراءات الضعيفة أيضًا وسط تصعيد محتمل في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث منعت بكين تصدير مواد صناعة الرقائق الرئيسية إلى الولايات المتحدة.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع قبل التضخم، حسب بنك الاحتياطي الفيدرالي، وقالت ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، مدعومة باحتمالية خفض الإمدادات في أكبر منتجي النفط الخام في العالم، في حين ساعدت التوقعات بمزيد من الإجراءات التحفيزية في الصين

المستورد الرئيسي في دعم المعنويات أيضًا.

ومع ذلك، فإن الحذر بشأن بيانات التضخم الأمريكية القادمة والمتحدثين الفيدراليين أبقى المكاسب محدودة، حيث سعت الأسواق إلى مزيد من الإشارات بشأن أكبر مستهلك للنفط في العالم. وشهدت أسعار النفط الخام بداية ضعيفة للأسبوع وسط مخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، بعد إشارات متشددة من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي وبيانات اقتصادية ضعيفة من الصين.

لكن الخسائر كانت محدودة إلى حد ما حيث أشار مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي أيضًا إلى نهاية نهائية لدورة رفع أسعار الفائدة في البنك، بينما وسعت الحكومة الصينية أيضًا بعض إجراءات التحفيز لدعم الاقتصاد. كما أن احتمال تقلص الإمدادات، حيث تعهد المنتجان الرئيسيان السعودية وروسيا بمزيد من تخفيضات الإنتاج، قدم أيضًا حالة صعودية لأسعار النفط.

وركزت أسواق النفط بشكل مباشر على بيانات تضخم مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي، المقرر إجراؤها يوم الأربعاء. ومن المتوقع على نطاق واسع أن تأخذ القراءة في الاعتبار خطط الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة في المستقبل.

ومن المقرر أيضًا صدور المزيد من الإشارات من بنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث من المقرر أن يتحدث العضوان نيل كاشكاري، ولوريتا ميستر، في وقت لاحق من الأسبوع. وأدت المخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وازدياد قوة الدولار إلى استمرار تداول أسعار النفط بشكل سلبي خلال العام، وسط مخاوف متزايدة من تدهور الأوضاع الاقتصادية في وقت لاحق من العام، مما أثر على الطلب على النفط الخام.

لكن تقرير الوظائف غير الزراعية الذي جاء أضعف بكثير من المتوقع لشهر يونيو دفع بعض الآمال بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سوف يتم دفعه في النهاية إلى تقليص موقفه المتشدد. ومن المتوقع أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة بما لا يقل عن 50 نقطة أساس إضافية هذا العام، بدءًا من رفع 25 نقطة أساس بنهاية يوليو.

وشكلت قراءات التضخم الضعيفة من الصين، والتي أظهرت تضخم المستهلك على وشك الانكماش، ضغطاً أيضًا على أسواق النفط يوم الاثنين. لكن القراءة حفزت الآمال في المزيد من إجراءات الإنفاق الطارئة من بكين لدعم الاقتصاد. وقدم بنك الشعب الصيني يوم الاثنين بعض الدعم السياسي لقطاع العقارات الضخم حتى نهاية عام 2024، حيث يتحرك لدعم النمو الاقتصادي الصيني.

ويدعو عدد متزايد من المشاركين في السوق والمحللين الآن إلى مزيد من الدعم السياسي من الحكومة لتجنب حدوث تباطؤ في أكبر مستورد للنفط في العالم، حيث تكافح من أجل التعافي من ثلاث سنوات من اضطرابات كوفيد. وقوض الضعف في الصين إلى حد كبير الرهانات على أن البلاد ستدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام.

في العام الماضي، في خضم أزمة الطاقة، دعت الحكومات الأوروبية مواطنيها إلى استهلاك طاقة أقل. لقد انتقدوا أيضًا شركات النفط الكبيرة لأنها جنت المليارات من الضغط. والآن، تبدو كبرى شركات النفط هي التي تدعو إلى تقليل استهلاك الطاقة. وظهرت الرسالة التي تبدو متناقضة في وقت سابق من الأسبوع الماضي من مؤتمر عُقد في فيينا، حيث التقى قادة أوبك مع نظرائهم من شركات النفط الكبرى من شركة بريتيش بتروليوم وشركة شل وشركات نفط أخرى لمناقشة مستقبل الطاقة العالمية.

كما كان متوقعًا في هذا اليوم وهذا العصر، كانت الرسالة التي خرجت من التجمع هي أن الجميع ملتزمون بعالم صافي الصفر في المستقبل ولكن في الوقت الحالي، كان الجميع ملتزمًا بضمان وجود طاقة كافية لأولئك الذين في حاجة إليها، بغض النظر عن المصدر.

وربما كان أقل توقعًا هو الدعوة المبلغ عنها من شركات النفط الكبرى للحكومات للتركيز على خفض الطلب بدلاً من الحد من العرض كوسيلة لتمكين عالم صافي الصفر هذا. في غضون ذلك، ركز مسؤولو أوبك على أهمية أمن الطاقة كما فعلوا من قبل.

ونقلت يورونيوز عن هيثم الغيص أمين عام أوبك قوله «يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لخفض الانبعاثات وليس لتقليص الطاقة». «وهناك مفهوم خاطئ يدور حول خفض الإنتاج وتقليل الاستثمار في النفط والغاز،

ونحن لا نتفق مع هذه الرسالة».

وقد يفترض المرء أن سبب اختلاف أوبك مع هذه الرسالة هو أنها ستؤدي إلى انخفاض أرباح أعضائها. ولكن وفقًا لكبرى شركات النفط، فإن الدافع للتحول من التركيز على العرض إلى التركيز عند الطلب سوف يتجنب حتى تحقيق أرباح أعلى لمنتجي النفط. ولا يعني ذلك أن المديرين التنفيذيين وضعوا الأمر على هذا النحو تمامًا.

ومن منظور ناشط، تحاول كبرى شركات النفط تبرير تركيزها المتجدد على النفط والغاز في وقت يحقق فيه النفط والغاز أرباحًا قياسية. ومن منظور أمن الطاقة، من الصعب المجادلة بأن تقليل المعروض من سلعة مع ترك الطلب دون تغيير يمكن أن يكون له نتيجة واحدة فقط، وهي ارتفاع حاد في سعر تلك السلعة.

وعلى الرغم من الطلب المستقر والمتزايد على النفط، فإن الأسعار منخفضة - ولكن هذا بسبب عوامل مختلفة عن أساسيات النفط هي التي تدير العرض، كما كانت. وتشمل هذه العوامل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كبار المستهلكين، والتضخم، والسياسة النقدية للبنك المركزي. لكن هناك أيضًا تصور بوجود وفرة في المعروض من النفط ساهمت في الضغط على الأسعار.

لذا، ما يقوله المسؤولون التنفيذيون في كبرى شركات النفط بشكل أساسي هو أن الحكومات -والنشطاء- قد فهموا الطرف الخاطئ من العصا، وهم يحاولون تقليل المعروض من النفط والغاز دون معالجة الطلب.

في غضون ذلك، وفي حدث آخر مؤخرًا، تجرأ مسؤولون تنفيذيون آخرون في شركات النفط الكبرى على قول حقيقة لا يعترف بها سوى عدد قليل من القادة في الغرب على انفراد. وقال جون هيس من شركة هيس كورب، «نعتقد أن أكبر إدراك يجب أن يخرج عن هذا المؤتمر وهو أن النفط والغاز ضروريان لعقود قادمة، وسيستغرق نقل الطاقة وقتًا أطول بكثير، وسيكلف الكثير من المال وسيحتاج إلى تقنيات جديدة غير موجودة حتى اليوم».

والحقيقة هي أن العالم لا يبتعد عن الهيدروكربونات، إذ بلغ الطلب على النفط 102 مليون برميل يوميا. وكذلك الحال، الطلب على الغاز آخذ في الارتفاع أيضًا، لا سيما من القارة الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية. ويتزايد استهلاك النفط في الولايات المتحدة أيضًا بعد انخفاضه في عام 2020، عام الإغلاق.

المنتجون السعوديون يخفضون عروض البولي بروبلين والبولي إيثيلين ليوليو

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كشف منتج محلي رئيسي في المملكة العربية السعودية، عن عروضه الجديدة لشهر يوليو مع انخفاض لجميع درجات البولي بروبلين والبولي إيثيلين للشهر الثاني على التوالي، وأصدر المنتج تخفيضات بقيمة 150-300 ريال سعودي للطن (40-80 دولارًا أمريكيًا) للبولي إيثيلين بينما انخفضت عروض البولي بروبلين بمقدار 263 ريال سعودي للطن (70 دولارًا أمريكيًا للطن) مقارنة بأسعار يونيو.

وبعد العروض الرئيسية، أصدر منتج سعودي محلي آخر تخفيضات تتراوح بين 263-375 ريال سعودي للطن (70-100 دولار أمريكي للطن) لجميع درجات البولي بروبلين والبولي إيثيلين، وبحسب مصادر محلية، لا يزال نشاط التداول دون متوسط المعدلات حيث يستأنف السوق تدريجيًا عملياته الطبيعية بعد العطلة.

ويبلغ النطاق الإجمالي لشهر يوليو حاليًا 4050 ريالًا سعوديًا للطن (1079 دولارًا للطن) للبولي إيثيلين منخفض الكثافة، و3750 ريالًا سعوديًا للطن (999 دولارًا للطن)، للبولي إيثيلين منخفض الكثافة الخطي.

بينما بلغت أسعار أفلام البولي إيثيلين مرتفع الكثافة مبلغ 3788 ريالًا سعوديًا للطن (1009 دولارًا للطن)، فيما بلغت أسعار البولي إيثيلين مرتفع الكثافة، درجة القولبة بالنفخ قيمة 3900- 3938 ريالًا سعوديًا للطن (1039- 1049 دولار للطن)، وبلغ سعر البولي إيثيلين مرتفع الكثافة، درجة الحقن 3788 ريال سعودي للطن (1009 دولار للطن).

وبالنسبة للبولي بروبيلين درجة بي سي، بلغت أسعاره 3750 ريال سعودي للطن (999 دولار)، بينما بلغت أسعار البولي بروبيلين، درجة ار سي، 4163 ريال سعودي للطن (1109 دولار للطن)، فيما بلغت أسعار البولي بروبيلين درجة الرافيا والحقن، و3675-3750 ريال سعودي للطن (979-999 دولار للطن)، و3825

ريال سعودي للطن (1019 دولار للطن) لفيلم البولي بروبيلين والألياف، وكلها على أساس تسليم جدة، نقدا باستثناء أساس ضريبة القيمة المضافة.

وفي الصين، تمكنت أسواق البولي إيثيلين من البقاء في اتجاه مستقر إلى أكثر ثباتاً قليلاً للأسبوع الثاني على التوالي بعد اتجاه هبوطي طويل المدى. وعلى الرغم من أن أسواق البولي إيثيلين في جنوب شرق آسيا كانت في الغالب غير مستجيبة للانتعاش الحذر في أسواق الصين المجاورة الأسبوع الماضي، إلا ان التأثير غير مباشر شوهد أيضاً في الأسواق الإقليمية خلال الأيام الأخيرة من شهر يونيو.

واتفق المشاركون في الغالب على الارتفاع الأخير في أسعار البولي إيثيلين في جميع أنحاء آسيا، لكن المخاوف بشأن جبهة الطلب ظلت علامة استفهام. وظلت المعنويات في أسواق البولي إيثيلين المحلية في الصين ثابتة بحذر بسبب انخفاض مستويات العرض، وثبات أسعار العقود الآجلة في داليان، والارتفاع في أسعار المواد الأولية من الإيثيلين وأسعار الطاقة.

وكانت مستويات الأسعار التي تم تقييمها هذا الأسبوع تقف عند 7870-8750 يوان صيني للطن (970-1079 دولارًا للطن) بدون ضريبة القيمة المضافة لفيلم البولي إيثيلين المنخفض الكثافة، وسعر 7700-8030 يوان صيني للطن (949-990 دولارًا للطن) بدون ضريبة القيمة المضافة، لفيلم البولي إيثيلين منخفض الكثافة الخطي، و7950-8460 يوان صيني للطن (980-1043 دولار للطن)، بدون ضريبة القيمة المضافة، لفيلم البولي إيثيلين مرتفع الكثافة، بشروط مماثلة. وكانت هذه المستويات 150 يوان صيني للطن (21 دولارًا للطن) أعلى بالنسبة للبولي إيثيلين المنخفض الكثافة من الأسبوع الماضي مع الحفاظ على استقرارها بالنسبة للدرجات الأخرى.واعتبارًا من 29 يونيو، كانت مستويات البولي أوليفينات المجمعة للمنتجين الرئيسيين عند 615000 طن، بانخفاض 75000 طن عن مهرجان قوارب التنين الذي يوافق يوم الاثنين 26 يونيو. في غضون ذلك، استقرت العقود الآجلة للبولي بروبيلين لشهر سبتمبر في بورصة داليان للسلع، على ارتفاع 67 يوان صيني للطن (9 دولارات للطن) عند 7032 يوان صيني للطن (859 دولارًا للطن) بدون ضريبة القيمة المضافة يوم الخميس 29 يونيو.واستمرت هذا المعنويات المحسنة في دعم الاتجاه لأسواق الاستيراد، معززًا أيدي البائعين على الرغم من الضعف المستمر في جانب الطلب. وفي الأسبوع الثاني من الاتجاه المرتفع قليلاً، ارتفعت الأسعار الفورية للبولي إيثيلين منخفض الكثافة الكلي

بمقدار 5-20 دولار للطن عن الأسبوع الماضي لتصل إلى 900-975 دولار للطن تخليص تكلفة الصين، على أساس نقدي. وضمن النطاق، تبقى عروض منشأ الشرق الأوسط مستقرة عند 20 دولارًا للطن عند 900-930 دولارًا للطن بشروط مماثلة.

وفي أوائل يونيو، لم تفقد أسعار البولي إيثيلين منخفض الكثافة علاقتها على مرتفع الكثافة فحسب، بل انتقلت أيضًا إلى ما دون 900 دولار للطن. أما بالنسبة لأفلام البولي إيثيلين منخفض الكثافة الخطي، ومرتفع الكثافة، فقد بلغت النطاقات الإجمالية لأسعار الاستيراد 910-1000 دولار للطن و880-970 دولار للطن تخليص الصين على التوالي. وظلت مستقرة باستثناء زيادة قدرها 10 دولارات للطن على أسعار منخفض الكثافة الخطي، المرتفعة. وضمن النطاقات، كانت عروض منشأ الشرق الأوسط مستقرة عند 910-970 دولار للطن لأفلام مرتفع الكثافة، بينما ارتفعت بمقدار 10 دولارات للطن عند 890-930 دولار للطن لفيلم منخفض الكثافة الخطي بشروط مماثلة.

وعلق عدد قليل من التجار، «ارتفعت عروض البولي إيثيلين مرة أخرى هذا الأسبوع، مدفوعة بانتعاش الأسعار المحلية الصينية وارتفاع تكاليف الإيثيلين. وخفض بنك الشعب الصيني في الصين أسعار الفائدة في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى إيجاد طرق لتعزيز الاستهلاك والإنفاق المحلي، وقد أدت إجراءات السياسة النقدية إلى إحياء الإنفاق المحلي ورفع الأسعار المحلية، وأصبحت معنويات السوق أكثر إيجابية فيما يتعلق باحتمالية ارتفاع أسعار النفط والسلع والبتروكيميائيات وسط التوترات السياسية، ومن المتوقع أن تتلقى أسعار البولي إيثيلين مزيدًا من الدعم، ومع ذلك، لا تزال المخاوف بشأن انتعاش أبطأ من المتوقع على جبهة الطلب».

وكانت العوامل التي دفعت البائعين إلى محاولة الزيادات في الأسواق الإقليمية هي الانتعاش الحذر في أسواق البولي إيثيلين في الصين جنبًا إلى جنب مع ارتفاع أسعار الإيثيلين لقيم المواد الخام. وفي ملاحظة جانبية، احتفلت الأسواق الرئيسية في المنطقة بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا وتايلاند بعيد الأضحى الأسبوع الماضي، مما أدى إلى تباطؤ أنشطة التداول.ويوضح مؤشر أسعار كيم أوربيس أن المتوسط الأسبوعي لأسعار استيراد البولي إيثيلين تخليص جنوب شرق آسيا، قد تراجع تدريجيًا من فبراير حتى الأسبوع الأخير من يونيو، مع انخفاض أسعار منخفض الكثافة الخطي، ومرتفع الكثافة للأفلام بنسبة

13-15٪ وانخفضت أسعار أفلام منخفض الكثافة بنسبة 19٪.

وهذا الأسبوع، من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار استيراد البولي إيثيلين المنخفض الكثافة للأفلام لجميع منشأ الأسبوع بمقدار 10 دولارات للطن عن الأسبوع الماضي عند 900-980 دولار للطن تخليص جنوب شرق آسيا، نقدًا، وارتفعت أسعار أفلام البولي إيثيلين منخفض الكثاف الخطي، ومرتفع الكثافة لجميع الأصول بمقدار 20 دولار للطن، عند 920-980 دولار للطن و940-1000 دولار للطن نقدًا على التوالي. وأبلغ تاجر فيتنامي عن صفقة لفيلم البولي إيثيلين منخفض الكثافة من السعودية بسعر 940 دولارًا للطن، وقال: «لقد سمعنا أن العديد من المنتجين في الصين قاموا بإيقاف صيانة البولي إيثيلين منخفض الكثافة، ولكن مع ذلك، فإن المخزون الخاص بهم في أعلى نقطة تقريبًا منذ عام 2018، وهذا الأسبوع، ارتفعت بعض عروض البولي إيثيلين في فيتنام بمقدار 10-20 دولار للطن، لكن السوق أكثر هدوء من الأسبوع الماضي، حيث اشترى العديد من المشترين في الأسابيع الماضية. لذلك، نعتقد أن هذا الاتجاه الصعودي سيكون من الصعب الحفاظ عليه لأن الطلب غير موجود».

توقعات إيجابية في سوق النفط .. تراجع رهانات الهبوط

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

رغم استمرار حالة عدم اليقين في السوق النفطية، ظهرت توقعات إيجابية قادمة من خفض المضاربين رهاناتهم الهبوطية على الأسعار، ودعم قوي من الطلب العالمي مع اعتزام الولايات المتحدة شراء ستة ملايين برميل إضافي من النفط الخام للاحتياطي الاستراتيجي.

ومن المقرر أن تتم عمليات الشراء في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) المقبلين، حيث وصل الاحتياطي إلى أدنى مستوى له منذ 40 عاما.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن العوامل الكابحة للأسعار مستمرة في مقاومة المكاسب وأهمها المعنويات الهبوطية، جراء البيانات الصينية التي كشفت أن اقتصادها على وشك الانكماش، لافتين إلى وجود مجموعة من التحديات الاقتصادية على المدى القريب في الصين.

وسلط المحللون الضوء على تصريحات جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية التي قالت إن خطر حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة «ليس بعيدا تماما عن الطاولة»، مشددين على ضرورة التزام الحذر في تعاملات السوق النفطية.

وأعرب المحللون عن تخوفهم من عودة حصار إنتاج النفط الليبي مما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والصادرات، مشيرين إلى تأكيد شركتي النفط العملاقتين إيني وتوتال إنرجي أخيرا أن الاستثمار مستمر في تطوير صناعة النفط الليبية.

في هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، إن المكاسب السعرية للنفط الخام قادمة وإن كانت الوتيرة أبطأ من المتوقع، مبينا أن النفط كان محدد النطاق منذ أواخر نيسان (أبريل) الماضي ويرجع ذلك جزئيا إلى التعافي الاقتصادي الباهت في الصين والتشديد النقدي القوي من قبل البنوك المركزية لمواجهة التضخم على المدى القريب.

ورجح أن يسهم تقرير التوظيف الأمريكي القوي في جعل مجلس الاحتياطي الفيدرالي يواصل خطط رفع أسعار الفائدة هذا الشهر ما يحافظ على الرياح المعاكسة لأسعار النفط الخام، كما ستقدم وكالة الطاقة

الدولية وأوبك مؤشرات وبيانات جديدة عن السوق عندما تصدران تقارير شهرية في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن توقعات الطلب على النفط على المدى المتوسط مشرقة في ضوء الطلب الموسمي القوي في فصل الصيف بسبب موسم القيادة، مشيرا إلى تقارير دولية تؤكد أن ربع نمو الطلب العالمي على الطاقة في الفترة 2020 - 2040 ينشأ من الهند.

وأشار إلى تصريحات هارديب سينج بوري وزير البترول الهندي إلى أن استهلاك الهند من النفط والغاز ينمو بوتيرة سريعة ولضمان استمرار المسار التصاعدي من الضروري أن يظل المستهلكون المحليون معزولين عن ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية، حيث ضمنت سياسات الهند التوافر المستدام للوقود بأفضل الأسعار المعقولة.

من ناحيته، توقع ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن تكون أنشطة التكرير قوية في النصف الثاني من العام مدفوعة بالطلب المحلي القوي في الاقتصادات الآسيوية سريعة النمو وبقيادة الصين والهند، لافتا إلى توقعات البنك الدولي لمعدل نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3 في المائة للهند في 2023 - 2024.

وأضاف أنه حتى في مواجهة التباطؤ العالمي من المتوقع أن تسهم الهند بنحو 15 في المائة من النمو العالمي في 2023، مبينا أن مخاوف الركود والتباطؤ الاقتصادي العالمي ليست وحدها المهيمنة على السوق وأن إجراءات تحالف «أوبك +» في خفض المعروض أثبتت فعالية في تحفيز الأسعار، خاصة إذا حدث تراجع جديد مفاجئ في الإمدادات الليبية.

بدورها، أكدت جولميرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن فكرة خفض الاستثمارات في النفط والغاز لا تلقى قبولا من شركات الطاقة التي تؤكد على حاجة الاقتصاد العالمي لجميع موارد الطاقة في الأعوام المقبلة وتشير إلى أنه بدلا من ذلك يجب التركيز على رفع كفاءة الإنتاج والعمل على خفض الانبعاثات لمواجهة متطلبات حماية المناخ.

ولفتت إلى حث شركات النفط الكبرى الحكومات على التركيز على تقليل الطلب على الطاقة بدلا من الحد من العرض ما يشير إلى أنه أكثر فائدة للهدف طويل الأجل المتمثل في عالم خال من الانبعاثات، مبينة أن البعض ينظر إلى هذا الموقف على أنه محاولة من شركات النفط الكبرى للحفاظ على تركيزها على النفط والغاز خلال فترة أرباح قياسية.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس معوضا بعض خسائر الجلسة السابقة، مع تركيز المتعاملين على

خفض السعودية وروسيا للإنتاج وترقب بيانات اقتصادية قد تساعد في التأكد من وضع الطلب على الخام.

وبحسب «رويترز»، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتا أو 0.4 في المائة إلى 78 دولارا للبرميل خلال التعاملات أمس، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 35 سنتا أو 0.5 في المائة إلى 73.34 دولار.

وكانت الأسعار تراجعت 1 في المائة الإثنين وسط توقعات بزيادة احتمال رفع أسعار الفائدة الأمريكية، ومع جني المستثمرين للأرباح.

وفي حين قال مسؤولو البنك المركزي الأمريكي إن البنك سيحتاج على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر لخفض التضخم، سادت الأسواق حالة من الارتياح في ظل المؤشرات التي تشير إلى أن المسؤولين يعتقدون أيضا بأن دورة تشديد السياسة النقدية الحالية تقترب من نهايتها.

وساعدت تخفيضات الإمدادات من أكبر مصدري النفط في العالم، السعودية وروسيا، والمقرر إجراؤها في آب (أغسطس) على رفع الأسعار القياسية، التي تلقت أيضا الدعم من انخفاض الدولار إلى أدنى مستوى في شهرين. ويؤدي ضعف الدولار إلى جعل النفط الخام أرخص لحاملي العملات الأخرى وفي الأغلب ما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط.

ويترقب المستثمرون صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكيين، وهو تقرير رئيس عن التضخم، هذا الأسبوع، فضلا عن تقارير اقتصادية من الصين لقياس توقعات الطلب.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 79.09 دولار للبرميل الإثنين مقابل 78.34 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق خامس ارتفاع له على التوالي وأن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 76.12 دولار للبرميل.

وصول أول سفينة حاويات تعمل بالغاز الطبيعي المسال بالكامل إلى الدمام

الاقتصادية

أعلنت الهيئة العامة للموانئ «موانئ» وصول أول سفينة حاويات تعمل بشكل كامل بالغاز الطبيعي المسال (LNG) الصديق للبيئة إلى موانئ المنطقة الشرقية للمملكة عبر ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام. وأوضحت الهيئة في بيان لها أن سفينة (CMA CGM SYMI) تبلغ طاقتها الاستيعابية 15400 حاوية نمطية، فيما يبلغ طولها 366 مترا، وعرضها 51 مترا، وعمقها يبلغ 16 مترا، وتم اكتمال دخولها الخدمة عام 2022، وتتبع للخط الملاحي الفرنسي (CMA CGM).

ويأتي ذلك استمرارا للشراكة الاستراتيجية التي عقدتها «موانئ» مع الشركة الرائدة في مجال النقل البحري العالمي (CMA CGM)، ما يسهم في استغلال موقع المملكة الاستراتيجي وزيادة قوة ربط موانئها مع موانئ العالم، تماشيا مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

ويعد وصول السفينة تأكيدا لما تحظى به الموانئ السعودية من جاهزية عالية لاستقبال هذا النوع من السفن، ويعزز موقع المملكة كمركز لوجستي رائد، ومحور ربط للقارات الثلاث، كما يزيد القدرات التنافسية التي يمتلكها ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، ومشغل محطتي الحاويات الشركة السعودية العالمية للموانئ «SGP» من معدات لوجستية عالية التقنية، التي تعزز قدراته التشغيلية لمناولة مختلف أنواع البضائع والحاويات. ونظرا لأهمية ميناء الملك عبدالعزيز لكونه البوابة الشرقية للمملكة على الخليج العربي، وبوابة عبور البضائع من كل أنحاء العالم إلى المنطقتين: الشرقية والوسطى، وما يمتلكه من قدرات لوجستية عالية، تسهم في جذب أحدث السفن العملاقة، وكبرى الخطوط الملاحية العالمية، حيث يشهد الميناء باستمرار أعمال تطوير، بهدف زيادة كفاءة الأداء التشغيلي، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمستوردين والمصدرين. يذكر أن ميناء جدة الإسلامي استقبل عام 2021 السفينة «جاك سعادة» التابعة للخط الملاحي الفرنسي (CMA CGM) التي تعد أول وأكبر سفينة حاويات في العالم تعمل بشكل كامل على الغاز الطبيعي المسال الصديق للبيئة بنظام (LNG).

صفقة غاز مسال بين «سنتريكا» و«دلفين ميدستريم» بـ 8 مليارات دولار

الاقتصادية

أبرمت شركة سنتريكا البريطانية متعددة الجنسيات للطاقة والخدمات، اتفاقا لتوفير الغاز الطبيعي المسال لشركة دلفين ميدستريم لمدة 15 عاما، حسبما أفادت الشركة أمس.

وأعلنت سنتريكا، أنها وقعت الصفقة مع شركة تطوير البنية التحتية بواقع توفير مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 عاما على أساس نظام التسليم "فوب" في ميناء دلفين ديب ووتر.

وبموجب شروط الاتفاقية، ستتسلم سنتريكا نحو 14 شحنة من الغاز الطبيعي المسال سنويا، وهذا سيوفر طاقة تكفي لتدفئة 5 في المائة من المنازل البريطانية لمدة 15 عاما. وتبلغ قيمة الصفقة ثمانية مليارات دولار بسعر السوق.

وقال كريس أوشي، الرئيس التنفيذي لمجموعة سنتريكا "نحن مستعدون لاستثمار عدة مليارات من الجنيهات في مشاريع إضافية، وتوفير الآلاف من فرص العمل الجديدة في المملكة المتحدة، في ضوء الإطار التنظيمي الصحيح".

وجاءت هذه الصفقة بعد اتفاق رئيس بين الشركتين في آب (أغسطس) 2022. وستبدأ أول عملية شحن للغاز الطبيعي المسال عام 2027 في ميناء دلفين ديب ووتر.

إلى ذلك، أعلنت شركة مجموعة بينون البريطانية لخدمات المياه النظيفة والصرف الصحي أمس أنها بصدد الاستحواذ على ثلاثة مشاريع جديدة لتوليد الطاقة المتجددة.

وتبلغ تكلفة عمليات الاستحواذ والإنشاء الإجمالية المتوقعة للمشاريع الثلاثة نحو 85 مليون جنيه استرليني (110 ملايين دولار).

ويتوقع أن تنتج المشاريع الثلاثة، الموجودة في أنحاء المملكة المتحدة، ومن بينها مواقع في باكينجهامشير وأبردينشاير وكمبريا، توليد أكثر من 95 جيجاواط/ساعة من الكهرباء سنويا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية.

وتتوقع الشركة أن تبدأ هذه المشاريع توليد الكهرباء خلال عام 2025. ويوفر الاستحواذ عوائد تجارية، وأن تستفيد الشركة من خلال زيادة أمن الطاقة ومرونتها بتقليل تعرضها للتقلبات المستقبلية في أسواق

الجملة للطاقة.

وأشارت الشركة إلى أنه بمجرد التشغيل، ستزيد هذه المشاريع بشكل كبير من إجمالي قدرة التوليد الذاتي إلى نحو 40 في المائة من استخدام للكهرباء، ما يجعلها أقرب إلى نسبة الـ50 في المائة المستهدفة.

وقالت "بينون" إن الاستحواذ يتوافق مع استراتيجيتها للنمو المستدام على المدى البعيد في البنية التحتية في مجال البيئة بالمملكة المتحدة وهدفها تسريع عملية تحقيق التزام الحياد الصفري بحلول عام 2030.

«أوبك»: 23 ٪ ارتفاعاً متوقعاً للطلب العالمي على الطاقة حتى 2045

الشرق الأوسط

توقع الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص، الثلاثاء، خلال مؤتمر للنفط والغاز في نيجيريا، ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بمختلف أنواعها 23 في المائة حتى عام 2045.

وأشار مسؤولون تنفيذيون في قطاع النفط ومسؤولون آخرون من «أوبك» مراراً إلى ضرورة الاستمرار في ضخ الاستثمارات في قطاع النفط، محذرين من أن توقفها سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره.

وقال الغيص أيضاً إن الدعوات للحد من المشاريع النفطية الجديدة أو وقف تمويلها غير واقعية وغير حكيمة، لكنه لمح إلى الحاجة لاستخدام التكنولوجيا لمعالجة انبعاثات الوقود الأحفوري المستمرة.

وأضاف: «من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة كبيرة تبلغ 23 في المائة في الفترة حتى عام 2045، مما يعني أننا سنحتاج إلى جميع أشكال الطاقة».

كما قال: «سنحتاج حلولاً مبتكرة مثل استخلاص الكربون وتخزينه، ومشروعات الهيدروجين، وكذلك الاقتصاد الدائري للكربون الذي لاقى تأييداً إيجابياً من مجموعة العشرين».

وأضاف أن قطاع النفط العالمي يحتاج لاستثمار 12.1 تريليون دولار خلال الفترة ذاتها، لكنه ليس في طريقه حتى الآن للوصول إلى ذلك المستوى من الاستثمارات.

في الأثناء، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الثلاثاء، معوضة بعض خسائر الجلسة السابقة، مع تركيز المتعاملين على خفض السعودية وروسيا للإنتاج، وترقب بيانات اقتصادية قد تساعد في التأكد من وضع الطلب على الخام.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.1 في المائة إلى 78.55دولار للبرميل بحلول الساعة 15:17 بتوقيت غرينتش، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.3 في المائة إلى 74.04 دولار.

وكانت الأسعار تراجعت واحداً في المائة في جلسة الاثنين، وسط توقعات بزيادة احتمال رفع أسعار الفائدة الأميركية، ومع جني المستثمرين للأرباح.

وفي حين قال مسؤولو المصرف المركزي الأميركي إن المصرف سيحتاج على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر لخفض التضخم، سادت الأسواق حالة من الارتياح في ظل المؤشرات التي تشير إلى أن المسؤولين يعتقدون أيضا بأن دورة تشديد السياسة النقدية الحالية تقترب من نهايتها.

وساعدت تخفيضات الإمدادات من أكبر مصدري النفط في العالم، السعودية وروسيا، والمقرر إجراؤها في أغسطس (آب) على رفع الأسعار القياسية، والتي تلقت أيضاً الدعم من انخفاض الدولار إلى أدنى مستوى في شهرين. ويؤدي ضعف الدولار إلى جعل النفط الخام أرخص لحاملي العملات الأخرى، وغالباً ما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط.

الكويت تجدد تأكيدها على الملكية الحصرية لحقل «الدرّة» مع السعودية

الشرق الأوسط

جددت الحكومة الكويتية التأكيد على أن حقل «الدرّة» البحري حقٌ حصريٌّ للكويت والسعودية، معلنة أنها تعمل على إنهاء ملف ترسيم الحدود مع كلٍ من إيران والعراق.

وقال وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح، الثلاثاء، في مداخلة له في جلسة مجلس الأمة، إن «الثروات التي تقع في حقل الدرة هي ثروات مشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية بالمناصفة فقط لا غير».

وأضاف الوزير رداً على رسالة ورادة من أحد النواب بشأن حقل «الدرة»، وذلك ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة، أن وزارة الخارجية أصدرت بياناً «واضحاً جداً» بشأن موضوع حقل «الدرة»، مشيراً إلى تأكيده على موقف الكويت الواضح خلال محادثاته التي أجراها مع وزير الخارجية الإيراني حسين عبداللهيان.

وأوضح أن من أولويات الحكومة إنهاء موضوع ترسيم الحدود مع إيران والعراق، لافتاً إلى أنه خلال الأشهر القليلة الماضية تم عقد ثلاث جولات مع الجانب العراقي وجولة مع الجانب الإيراني، وأن الحكومة جادة وماضية في الاجتماعات مع الجانبين.

كما أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الدكتور سعد البراك، أمام البرلمان، الثلاثاء، الحق «الحصري» للكويت والمملكة العربية السعودية في حقل الدرة.

وقال البراك في ردّه على رسالة أحد النواب خلال جلسة مجلس الأمة العادية، إن البيان الرسمي الذي صدر في شأن حقل «الدرة»، «يمثلنا وهو واضح ويمثل سياستنا ورأينا في الموضوع كحكومة».

وفـي 21 مـارس (آذار) 2022، وقعـت الكويت وثيقة مع السـعودية لتطوير حقل «الدرة»، لاسـتغلال الحقل الغني بالغاز لإنتاج مليار قدم مكعب قياسي من الغاز الطبيعي يومياً و84 ألف برميل من المكثفات يومياً، تتقاسمها البلدان.

وتشدد الكويت على أن «حقل (الدرّة) ثروة طبيعية كويتية - سعودية، وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود البحرية»، حسبما صرّح البراك، مؤكداً أن بلاده ترفض «جملةً وتفصيلاً الادعاءات والإجراءات» الإيرانية المزمع إقامتها حول حقل الدرّة بالخليج.

كما أكدت وزارة الخارجية الكويتية أن المنطقة البحرية الواقع بها حقل «الدرّة» تقع في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن الثروات الطبيعية فيها مشتركة بين دولة الكويت والسعودية، وأنهما لهما وحدهما حقوق خالصة في الثروة الطبيعية في حقل «الدرّة».

كمـا أكـد مصـدر مطّلـع في وزارة الخارجية السـعودية، أن ملكيـة الثروات الطبيعية فـي المنطقة المغمورة المقسـومة، بمـا فيهـا حقل «الـدرة» بكامله، هي مشـتركة بين المملكة ودولـة الكويت فقط.

عوائد صادرات نفط «أوبك» العام الماضي تسجل أعلى مستوى في عقد

اقتصاد الشرق

ارتفعت العام الماضي عوائد صادرات نفط منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» إلى أعلى مستوياتها منذ عقد تقريباً، إذ عزّزَت الحرب الروسية على أوكرانيا الأسعار، كما رفعت الدول الأعضاء الرئيسية إنتاجها.

جنَت 13 دولة في «أوبك» 873.6 مليار دولار خلال 2022 من عوائد تصدير النفط، بارتفاع 54٪ على السنة السابقة، حسب تقرير المنظمة. يُعَدّ هذا العام الأفضل لها منذ 2014، عندما وقفت طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأميركية فترة من الصعود التاريخي لأسعار النفط.

ارتفع سعر النفط الخام السنة الماضية بعد أن تعطلت تدفقات الطاقة من روسيا، التي انضمّت إلى تحالف «أوبك+» الذي يجمع دول المنظمة مع منتجين من خارجها، وسط ردّ الفعل الدولي القوي ضدّ حربها في أوكرانيا. بلغ متوسط سعر العقود المستقبلية لخام برنت 99 دولاراً للبرميل تقريباً العام الماضي، ما يُعَدّ أعلى مستوى منذ 2014.

زيادة الإنتاج

في هذه الأثناء عزّزت دول أعضاء في «أوبك» على غرار المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إنتاجها لتلبية انتعاش الطلب على الوقود بعد نهاية وباء كورونا. رفع اقتران زيادة الأسعار مع نمو الإنتاج أرباح المجموعة بالكامل.

عادة فاق متوسط سعر سلة نفط «أوبك» 100 دولار للبرميل بقليل خلال 2022. و تشير تقديرات بلومبرغ إلى أن إنتاج الخام من دولها الأعضاء الـ13 سجل 29.2 مليون برميل يومياً تقريباً. تتضمن أرقام عوائد النفط أيضاً مبيعات المنتجات المكررة.

بلغت أرباح «أوبك» ذروتها مسجلة 1.2 تريليون دولار تقريباً خلال 2012، بالتزامن مع تدفق النفط الصخري من الولايات الأميركية المختلفة بداية من تكساس وصولاً إلى نورث داكوتا بفضل استخدام تقنية التكسير الهيدروليكي، المعروفة أيضاً باسم التكسير. دفع انهيار السوق بوقت لاحق السعودية وروسيا، اللتين كانتا خصمين شرسين في السابق، لتشكيل تحالف «أوبك+» خلال 2016.

تتسم المقارنات من حيث الإيرادات بين هذه المدة والوقت الحالي بالتعقيد نوعاً ما جراء تغيرات شهدتها عضوية «أوبك». انسحبت بلدان منها قطر والإكوادور من المجموعة في حين انضمّت إليها بلدان أخرى مثل غينيا الاستوائية والغابون.

تخفيضات الإنتاج

خلال السنة الجارية يلتزم تحالف «أوبك+» مرة ثانية عمليات خفض الإنتاج لدعم أسواق النفط، إذ يخيّب ضَعف التعافي الاقتصادي في الصين الآمال ويثير تشديد أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية وأماكن أخرى مخاوف وقوع ركود اقتصادي.

خلال الأسبوع المنصرم أعلنت السعودية أنها ستمدد قرارها بتخفيض الإنتاج بمقدار مليون برميل إضافية يومياً إلى أغسطس المقبل، وتعهدت روسيا من جديد بتقليص صادراتها.

ورغم ذلك تواجه هذه التدابير صعوبات في تدعيم السوق، إذ تتدهور التوقعات الاقتصادية وتتجاوز الإمدادات توقعات أعضاء «أوبك+» على غرار إيران وفنزويلا بالإضافة إلى روسيا، رغم تكرار وعودها بخفض الإنتاج. لا يزال خام برنت يُتداول دون 80 دولاراً للبرميل، ما يُعَدّ أقلّ كثيراً من المستويات التي تحتاج إليها المملكة العربية السعودية في ما يبدو للوفاء بالتزامات الإنفاق الحكومي.

أرامكو السعودية تلتزم بإمدادات النفط إلى آسيا في أغسطس

دينا قدري

الطاقة

أبلغت شركة أرامكو السعودية بعض العملاء في شمال آسيا بأنهم سيحصلون على أحجام النفط الخام بشكل كامل في أغسطس/آب.

وعلى الرغم من ذلك، طلبت بعض المصافي الصينية المملوكة للدولة والمصافي المستقلة الضخمة خفض إمدادات النفط السعودي في الشهر المقبل، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة رويترز.

يأتي ذلك بعد أن أعلنت السعودية -أكبر مُصدّر للنفط الخام في العالم- تمديد خفض إنتاجها البالغ مليون برميل يوميًا لشهر آخر حتى أغسطس/آب، بالإضافة إلى التزامها بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2024؛ ما يعني أن إنتاج النفط السعودي يصل إلى 9 ملايين برميل يوميًا.

كما رفعت أرامكو أسعار معظم درجات الخام التي ترسلها إلى العملاء الآسيويين للشهر الثاني على التوالي.

واردات الصين من النفط السعودي

يُقدَّر الحجم الإجمالي لواردات المصافي الصينية من النفط بأقلّ بنحو 8 ملايين برميل مما كان عليه في يوليو/تموز.

كانت كمية الصين من النفط السعودي عند مستوى منخفض في يونيو/حزيران ويوليو/تموز؛ إذ كانت المصافي تبحث عن بدائل أرخص من السوق الفورية، استجابةً لارتفاع أسعار النفط السعودي.

ومـن المتوقـع أن تشـتري مصافي التكرير الصينية المزيد من شـحنات المراجحة مـن مناطق غرب أفريقيا وأميـركا اللاتينيـة، مع تضاؤل الفارق مقارنـةً بخامي برنت ودبي.

وفي الوقت نفسه، بلغ مخزون النفط التجاري البري الصيني نحو 980 مليون برميل بنهاية يونيو/حزيران، أي أقـلّ بنحـو 20 مليـون برميـل من أعلى مسـتوى تاريخي سـجّله في أغسـطس/آب 2020، وفقًا لشـركة تحليل البيانات فورتكسا.

مخزونات النفط في الصين

أضافت الصين إلى مخزونات النفط الخام أسرع معدل في ما يقرب من 3 سنوات خلال مايو/أيار، بما يصل إلى 1.77 مليون برميل يوميًا، وهو أكبر عدد منذ يوليو/تموز 2020، ليعكس السحب الصغير والنادر البالغ 340 ألف برميل يوميًا في أبريل/نيسان.

وقد عالجت المصافي الصينية 62 مليون طن متري في مايو/أيار، أي ما يعادل 14.6 مليون برميل يوميًا، وفقًا للبيانات الصادرة في 15 يونيو/حزيران عن المكتب الوطني للإحصاء.

يمثّـل ذلـك ارتفاعًـا بنسـبة 15.4٪ مقارنةً بشـهر مايو/أيـار 2022، ويُعدّ ثاني أعلى إجمالي شـهري، بعد تسجيل 14.91 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة رويترز.

وبلغ حجم الخام المتاح للمصافي 16.37 مليون برميل يوميًا، يشمل الواردات بمقدار 12.11 مليون برميل يوميًا، والإنتاج المحلي بمقدار 4.26 مليون برميل يوميًا.

مع طرح إنتاج المصافي من إجمالي الخام المتاح، يكون هناك فائض قدره 1.77 مليون برميل يوميًا متاحًا للمخزونات.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- تطورات الطلب الصيني على النفط،

منذ عام 2012 حتى عام 2023:

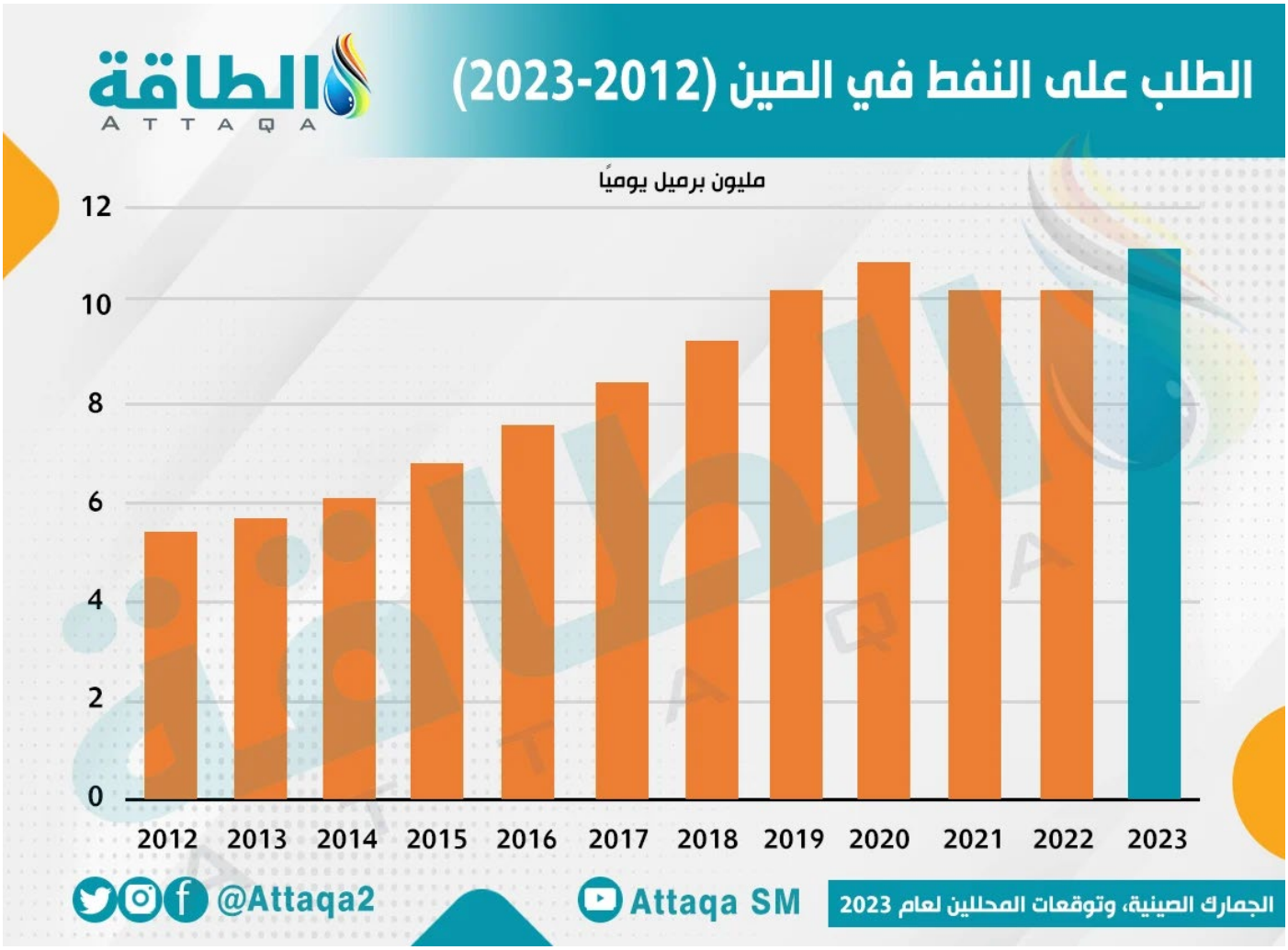

أسعار نفط أرامكو السعودية

كانت أرامكو السعودية قد أعلنت -في 6 يوليو/تموز -2023 رفع أسعار بيع النفط السعودي للخام العربي الخفيف رسميًا إلى عملائها في آسيا بمقدار 20 سنتًا أميركيًا إلى 3.2 دولارًا للبرميل فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي، وفق وثيقة التسعير التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتعدّ هذه هي الزيادة الثانية على التوالي في أسعار النفط السعودي من جانب شركة أرامكو، بعد ارتفاعها خلال يوليو/تموز الجاري بنحو 45 سنتًا؛ ليسجل سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف (الدرجة الرئيسة للصادرات السعودية) أعلى مستوى في 6 أشهر عند 3 دولارات للبرميل أعلى من متوسط أسعار دبي وسلطنة عمان.

إلّا إن الأسعار شهدت تراجعًا خلال يونيو/حزيران، بعد 3 زيادات على التوالي لأسعار الخام العربي، في

مارس/آذار وأبريل/نيسان ومايو/أيار.

وكانت أسعار البيع لشحنات أرامكو إلى آسيا قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها خلال 15 شهرًا، في فبراير/شباط الماضي، بعد أن سجلت أول انخفاض لها خلال العام الجاري (2023) في يناير/كانون الثاني، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

إدارة معلومات الطاقة تخفض توقعات الطلب على النفط في 2024

الطاقة

خفّضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات الطلب على النفط في العام المقبل (2024)، لكنها رفعت تقديراتها للعام الجاري (2023)، في حين قلّصت توقعات المعروض من خارج دول أوبك خلال العاميْن الحالي والمقبل.

وبحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل لشهر يوليو/تموز 2023، الصادر اليوم الثلاثاء (11 يوليو/تموز)، من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 1.64 مليون برميل يوميًا في 2024، مقارنة مع التقديرات السابقة البالغة 1.70 مليون برميل يوميًا في شهر يونيو/حزيران.

ويعني ذلك أن إجمالي الطلب على النفط في 2024 قد يصل إلى 102.80 مليون برميل يوميًا، وفق التقرير، الذي حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه.

توقعات الطلب على النفط في 2023

تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية نمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.76 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل التقديرات السابقة لشهر يونيو/حزيران، البالغة 1.59 مليون برميل يوميًا.

وتقود الصين نمو الطلب على النفط في 2023، مع توقعات زيادة استهلاكها بنحو 0.8 مليون برميل يوميًا هذا العام، و0.4 مليونًا العام المقبل.

ويوضح الرسم التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- الطلب على النفط في الصين بين عامي 2012 و2023:

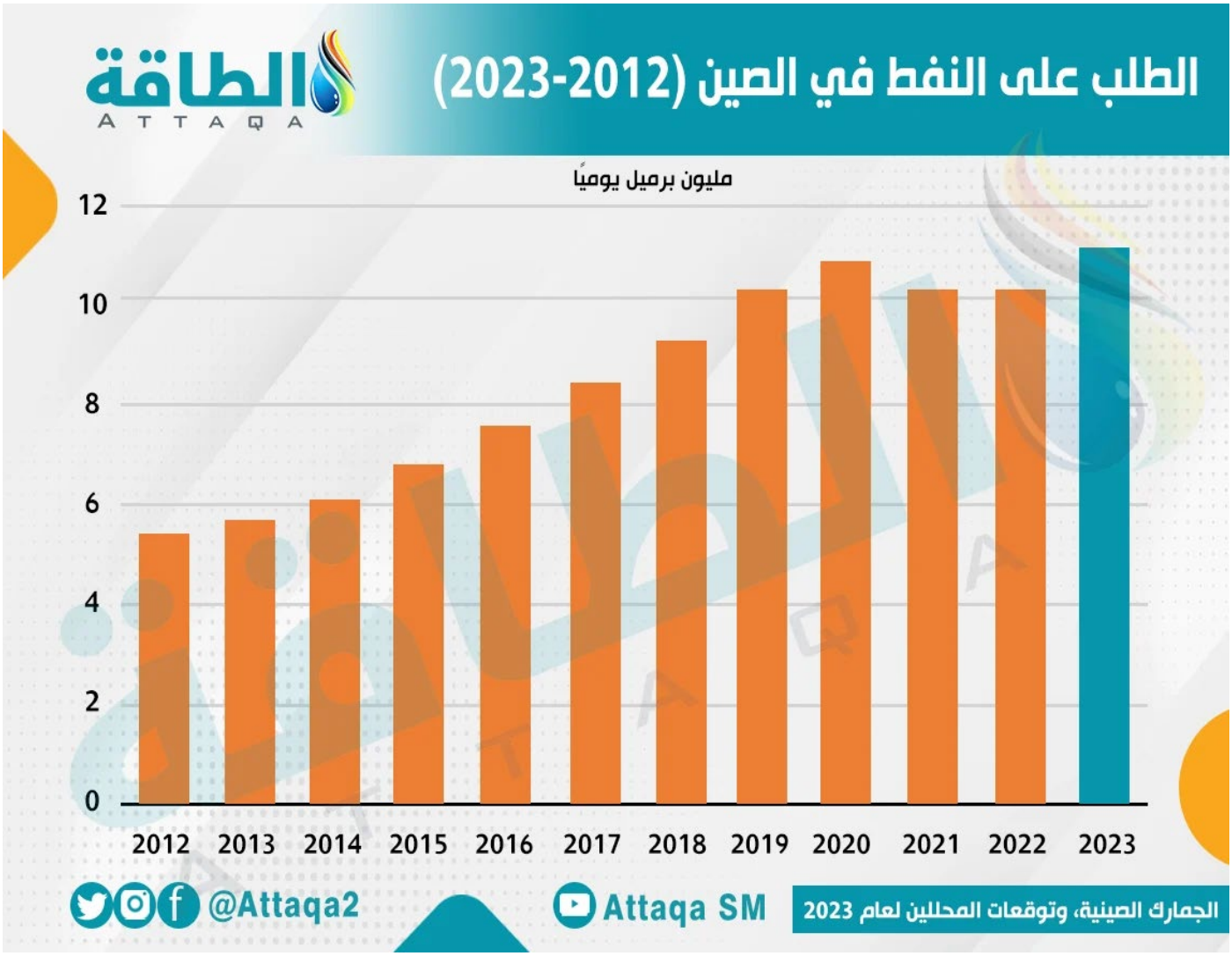

وهذا يعني أن إجمالي الطلب على النفط في 2023 سيرتفع إلى 101.16 مليون برميل يوميًا هذا العام، مقابل التقديرات السابقة البالغة 101.01 مليون برميل يوميًا.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي استهلاك النفط عالميًا قد بلغ 102 مليون برميل يوميًا خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي.

المعروض من خارج أوبك

خفّضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات نمو المعروض النفطي من خارج أوبك إلى 1.97 مليون برميل يوميًا، مقابل تقديرات الشهر الماضي البالغة 2.17 مليون برميل يوميًا.

ويعني ذلك أن إجمالي المعروض من خارج أوبك قد يصل إلى 67.66 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 67.86 مليونًا العام السابق له.

وتتجه الدول المنتجة خارج تحالف أوبك+، بقيادة الولايات المتحدة والنرويج وكندا، إلى زيادة الإنتاج، بعد قرار أوبك+ تمديد سياسة خفضه حتى نهاية العام المقبل، بالإضافة إلى تخفيضات طوعية من السعودية و8 دول أخرى من التحالف.

هذا بالإضافة إلى قرار السعودية تمديد الخفض الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميًا إلى أغسطس/آب المقبل، بعدما دخل حيز التنفيذ لأول مرة في يوليو/تموز 2023.

كما خفّضت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لنمو المعروض من خارج أوبك خلال 2024، إلى 0.96 مليون برميل يوميًا، مقابل التقديرات السابقة البالغة 0.99 مليون برميل يوميًا.

شكراً